

المذكور هنا فالأصح ان لو قال

فالفتح في المفرد والتكبير ومضارع لم يتصل بصغير
وظهر انه مفهوم للصغير في الجمع هو رده به ما قال بل في التكبير كما قال غيره
جمع تصغير علي انه لا حاجة له موقوله سلما والوضع جميع المذكرا الذي قد
سلما في قوله والثمن الاولي لو قال والحرف في الامة الجهنى عرف
ويعلم ان المراد حذف الثمن لانه المتقدم كان اولي فتأمل واخر
الفتحة اي مشاركتها في تطلق التثنية اي التثنية فلما ورد ان وصفا الحرف وان
التثنية فعل المتكلم يعني الحرف بهذا الاجراء ليعد مشا بهما وليضعف
المتابعة في الحرف الفا الفتحة اي لانها اوضح عن جواب شرط
مقدركان قابلا قال له يا مصنف انت ذكرت علامات التثنية في مواضعها
فقال اذا اردت معرفة ذلك فاما الفتحة التي هي باء التثنية واما الفتحة التي
تنظر فيه لانه يعجب اما ان يكون الشيء طرفا لنفسه ان كان الاول هو الاسم
المعروف او يكون الاول غير الاسم المعرف وكل منهما باطل فكان الاصح ان يقول
بعد قول المصنف في الاسم المفرد وهو الاول مثلا وتلك توجيه كلامه
ان يكون التقدير الاول في الجملة في الاسم المفرد من جمعي العام في الخاص
بمعنى تحققة فيه لان ماهية الاول الذهبية اع من الاسم المفرد وان
كانت اياه بحسب الخارج فتأمل موله ونس عليه نظايره هذا ولا فرق في
المعروف بين كونه مضافا وغير مضافا لظهور الاعراب او مقدره للتعذر
او المناسبة مصرفا وغير مصرف وقد اشار الي بعض ذلك بالامثلة
جمع التكسير اي الجمع المكسر ويعم فيه مثل ما قبله
العقل المضارع سوا ان يصح في
الذي دخل عليه ناصب لانه لا يثبت لان الشيء لا يثبت
الانصاف لكنه ذكره تبعا للمصنف في توضيحه ولم يذكره المصنف في نظاير هذا
الموضع التبعي بذكره هنا طلبا للاختصار وكان الاولي ذكر مثل هذا في
اول الكلام في قوله فاما الفتحة فتكون علامة للرفع في الاسم المعرف بان
يقول هناك اذا دخل عليه رافع ولكن في ذلك عن ذكر مثله في نظايره
ما مر من علامات الرفع وهو ما يوجب بناؤه وينقل اعرابه وهو ان
التعدي

فان قوله ليس هو مضافا الى مضاف اليه الميم الذي
وهو من اصناف الهمزة الموحدة والاصل في الهمزة
فهي ما تسمى بالفتحة والواو الموحدة والياء
وهي ما تسمى بالفتحة والواو الموحدة والياء
وهي ما تسمى بالفتحة والواو الموحدة والياء

التعدي يقتضيها وتكون السنوية والفتحة الاثنتي واول الهمزة ويا المتخاطبة
فان دخل عليه الناصب وكان متصلا به تون السنوية كان اعرابه مجليا نحو ولا
يكل لهن ان كتبت الواو الاثنتي في ميم علي الفتح لا محل له من الاعراب
وذا اسم اشارت اليه والمشار اليه الاسما الخمسة فالمراد المذكورة واللام للبعد
وميم علي المكسر لا محل له من الاعراب ومعني كونها للبعد انه يثبت بها اذ كان
المشار اليه للبعد افتزل ذكرها وتام التظن بها منزلة بعد المشار اليه
البحر من كما تقول جاء ذلك الرجل اذ كان بعيدا وفي عبارة بعضهم واللام
حرف دل على بعد صيغة المشار اليه وان كان قريبا في الذكره والكان
حرف خطاب ميم علي الفتح لا محل له من الاعراب وايت اياك فعل وقاعل
واياك مفعول وعبارة بعضهم نحو مضاف ورايت اياك واحال اليه مضاف اليه
ممن علي الفتح في محل جر لان المراد هذا اللفظ وان لم يصغر التثنية منه بالنظر
للعامل والجملة اذ دل على لفظها كانت كالمعروف وتضاف الي ما قبلها ذكر هذا
الاعراب القشبي في قول المصنف في باب الاعمال نحو ضرب وذكوره غيره في غير هذا
المحار وهو ظاهر وان كان فلا فة اعراب اشارت اليه وبعض المبرزين له من جعله
فلا وفاقلا ومفعولا ومطوفا والفتح ان مصروف ما ياتي في الاسما الخمسة
هذه الالفاظ من جملة ما ضعف الي نحو هذا هو مراد المصنف قطعها والالكان
قوله وما اشبه ذلك مكررا مع قوله نحو فتأمل وعبر علي المشهور
وتقدم لك غير المشهور وذلك نحو وايت اياك واحال اليه الاعراب
في قول الشاعر
رايت ابيك وايت ابي زياد ولم الحن ولم اذكروا اياك
فان لفظ ارب مضاف ليا المتكلم فهو مقبول بفتحة مقدرة علي ما قبلها منع من
ظهورها اشتغال الجمال بحركة المناسبة مفعول لراي والكاف مع الواو والالف
كامة واحدة اي كومي وهو فعل ماض من الكس فالكاف جزوه وان يشتمل
الهمزة للضرورة وكذا يقال فيما ياتي وقوله ولم الحن الالفتان فيقال
ياي بعد ايت دون اياك كما هو الظاهر ليس لانه لفظ ابي مضاف اليه
لما المتكلم وليس مضافا الي الكاف حتى يكون جرم باليا لانه مع ان حقه التثنية
بالالف والهمزة ولم اذكروا اياك حاله في اما قوله ومن يشتمل به ايه في الظم